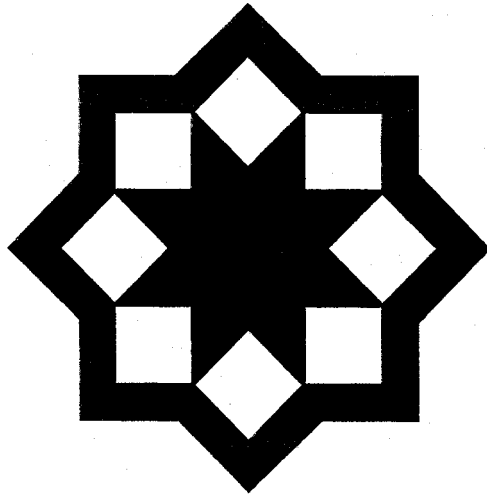


العلاقة التركية مع الاتحاد الأوروبي – المشكلة الثنائية والافاق المستقبلية

م.م. عبد الهادي حسين علي

جامعة كربلاء – كلية القانون





أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة اثر المتغيرات الدولية في كل من المتغير الأوروبي وتأثيره في سياسة تركيا الخارجية وخاصة مع دول المنطقة والعالم العربي بشكل خاص، وما تشكل تركيا من الدول التي تقع قسم من أراضيها في القارة الأوروبية، والقسم الآخر يقع في قارة آسيا وما لها من أهمية على دول الجوار للوطن العربي وتمتاز بثقلها الديموغرافي ، وموقعها الاستراتيجي وقوة علاقاتها بالدول الغربية ، لا سيما في عضويتها بحلف الشمال الأطلسي، وما يجعلها تأثر وتتأثر في النظام العالمي بشكل عام والنظام الإقليمي بشكل خاص.

وفضلاً عن أهمية المتغير الأوروبي في سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص العالم العربي من حقيقة أساسية مفادها أن تركيا تشكل إحدى دول الجوار المهمة للوطن العربي وتمتاز بثقلها الديموغرافي وموقعها الاستراتيجي وقوة علاقتها بالغرب ولا سيما أنها عضو في حلف شمال الأطلسي.

فرضية البحث

ارتكزت فرضية البحث على بعض المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية في سياسة تركيا والتحولت الأخرى لدى الإتحاد الأوروبي، اذا ما ادركنا حجم التهديدات التي يتعرض لها كل من تركيا والإتحاد الأوروبي نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية.

منهجية البحث

انطلاقاً من تشعب المتغيرات الأوربية وتداعياته واعتماد على المناهج البحثية ومنها المنهج التحليلي الوصفي لطبيعة العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي، فضلاً على الإعتماد على المنهج التاريخي اذا تناولنا موضوع العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا وما للمتغيرات لدى الطرفين من تأثير على انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ، ناهيك عن المنهج الإستقرائي لمعرفة آفاق المستقبل على ضوء المعطيات التاريخية المتوفرة لدينا.

لذا فإن الهدف الأساس من البحث هو تبصير المواطن العربي بأهداف المتغير الأوروبي في سياسة تركيا الخارجية ومدى العلاقة الأوربية - التركية وأبعادها وانعكاساته على العالم العربي، ونأمل من البحث توضيح هذا الهدف.



مقدمة البحث

العلاقة الأوروبية - التركية - المشكلة الثنائية

إن أبرز المشاكل التي تواجه السياسة الخارجية التركية هي الالتحاق بأوروبا والانضمام إليها، هي بمثابة القطب التي تختف أحيانا وتلمح أحيانا ليتم قبولها في مجتمع أوروبا أو الاتحاد الأوروبي. وبعد أكثر من أربعة عقود بين الرفض والتسويق تبين إن العلاقة التركية الأوروبية تقترب من منعطف جديد ربما يكون له التأثير على التعامل التركي إزاء العالم الخارجي وخصوصا الدول المحيطة بها .

لقد مضت أكثر من ٨ عقود على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، فإن البنى الأساسية للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي قد يختلف بشكل واضح عن دول أوروبا الغربية والتي تعتبر دول أساسية في الاتحاد الأوروبي، وفي وجهة النظر هذه الدول تعيش تركيا العديد من التحولات الداخلية التي عاشتها تلك الدول منذ قيام السلطة البيروقراطية والحكومة حاولت السيطرة على المجتمع المدني وتوقف باتجاه العديد من الإصلاحات والتطورات الثقافية التي تصبح حديثه بشكل كامل .

تتعامل النخب السياسية في تركيا على أنها لصيقة جغرافيا بأوروبا وترغب الالتحاق بها وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يرى من وجهة نظرة إن الالتحاق تركيا قد يؤدي إلى زيادة في حجم التهديدات الأمنية، فضلا عن تعرض المصالح السياسية الغربية للخطر. أما وجهة النظر الثالثة فتري إن كل من الادعاءين هما صادق، إلا أنه لا يمكن اعتبار دخول تركيا أو انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مرتكزا على أساس موقعها الجغرافي. وإنما هناك العديد من المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وهي ترتبط بالتعامل الموضوعي والتقابل بين النظرتين وفي الهويتين المختلفتين .

إن النظام السياسي التركي لم يبذل الجهد الواضح في حجم التغيير أو أترك ما هو ملزم للتغيير داخل النظام والمجتمع كأنه عاملا إضافيا على إن تصبح تركيا امتدادا كجسر يربط الشرق بالغرب. وهذا المتغير ربما يبقى على الغالب يطغى على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية للطرفين أما إذا أردنا إثارة السؤال المهم؟ هل ستمكن تركيا بالمستقبل القريب إن تنظم إلى الاتحاد الأوروبي؟ وهل يوافق الاتحاد الأوروبي على انضمامها. رغم أنه بلد مسلم وهل تستطيع تركيا أن تحقق المطالب الأوروبية؟. وإن تحققت المطالب هل يوافق الاتحاد الأوروبي أو سيطرح مطالب جديدة؟.



المبحث الأول

المتغيرات الداخلية للمجتمع التركي

قيام المجتمعات الإنسانية شكلت أرضية معرفية ويمكنها إصدار الكثير من التحولات الأساسية قبل قيام الحكومة الحديثة. ولم يكن للعامل الخارجي تأثيره الواضح على طبيعة المجتمع وتوجهاته، وفق تطورات المجتمع وبروز ظاهرة الحداثة واجهة المجتمعات ما يسمى بالحكومة، وقع حالة التجاذب والتناحر بين الحكومة والمجتمع. تم تشكيل حكومة شعبية وهي النموذج للعلاقة بين المجتمع والحكومة أي الشعب والحكومة. المعنى إن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بدورها التحولات الجذرية للمجتمع إلا بموافقة المجتمع ورغباته. وربما قد ترفض لأسباب مختلفة ومنها عدم انسجامها مع حركة المجتمع أو ملائمتها لها^(١).

هناك ثلاث عناصر

- ١.العنصر الذي توحدته الحكومة وليس ارتباط بماضي المجتمع .
 - ٢.العنصر الذي يرسم حالة من القوانين بين المجتمع والحكومة .
 - ٣.العنصر الخاص بحالة المجتمع دون استطاعة الدولة السيطرة عليه.
- استطاعت الدول الغربية بعد انتهاء فترة الحروب وعبر مخاض عسير ان توحيد ما بين العناصر الثلاث المذكورة سلفا .

ومن خلال التعامل المتزايد والشد والجذب بين الدول ظهرت لنا ظاهرة جديدة وهي دور القوى العالمية في إيجاد وسائل جديدة. وظهور استئثار واسع لدور الحكومة الشعبية داخل المجتمع يتزايد في الغرب وخصوصا أوروبا الغربية واخذ منها عالميا .

إن الدولة العثمانية أنجبت من رحمها الجمهورية التركية. فقد أورثت الكثير من التقاليد والأعراف ومن خصوصيات هذه الإمبراطورية التي استمرت أكثر من أربعة قرون من حكم الأمة العربية. وقد يكون حبها والتصاقها بالتاريخ القديم ومن ثم العيش في جو اجتماعي معين ونعيما وتاريخ لا يمكن التخلي عنه بسهولة. إن سياسة البقاء بالنسبة إلى دول مثل إيران وتركيا اخذ أهم تطلعاتها السياسية وخصوصا أنهما من منطقة حساسة في نظر النظام الرأسمالي .

وكان للمنطق العلمي (ميثادولوجيا) في علم الاجتماع التاريخي يؤكد على إن السياسة في تركيا جاءت انعكاس للعقل وانتقلت من جيل لآخر. وهنا يبين لنا لماذا ظهرت الحكومة وما هي أهميتها وما هو وصفها الحالي مقارنة مع الحكومات الشعبية في المرحلة الأولى^(٢).

إن القضايا الأساسية لتركيا الحالية يمكن أن تكون سببا أساسيا لمنع الالتحاق التركي بالاتحاد الأوروبي ومثل ذلك الإسلامية والقومية والكردية وحقوق الإنسان جميعها كانت لها جذورها في التحديث الذي



بدا في عهد الإمبراطورية العثمانية ازداد في عهد كمال أتاتورك وعجزت تركيا عن مواجهة هذه التحديات ومنها مسيرتها باتجاه الديمقراطية ووضع أرضية اجتماعية وتاريخ واضح.

المطلب الأول

المتغير السياسي

هناك العديد من المتغيرات السياسية التي تتأثر فيها السياسة التركية وهي :

١. الجذور الشرقية والإسلامية للمجتمع التركي ولحمتها التاريخية كإمبراطورية حكمت الأمة العربية أكثر من أربعة قرون .

٢. السلطة الحاكمة هي امتداد للموروث العثماني.

٣. العلاقات التاريخية مع دول الجوار .

٤. العلاقات الدولية والأممية التي تبرز من خلال شعار التعريب والالتحاق بالاتحاد الأوروبي تحاول التنمية والسلطة الحاكمة في تركيا خلق حالة من التوازن بين تلك المتغيرات لتصبح بالتالي دولة صناعية متطورة تتسجم مع حركة الاتحاد الأوروبي . إلا إن هذه المتغيرات تخلخلت تماماً إلى أن أصبحت حالة التنمية في تركيا راکدة نتيجة خلل في التفاعل بين حركة السلطة والمجتمع بعكس ما نلاحظه في العديد من الدول الأوروبية ومن ثم أصبحت حالة من التملك في قدرة التنمية لبلوغ أهدافها (٣).

ويبقى المثال المتقدم في إن الأوروبيين استطاعوا إن يجدوا حلاً لقضية قومية بأساليب إجبارية أو اختيارية وعلى أسس وطنيه من خلال التعديلات التي جرت في أوربا بعد ذلك تم نقل عشرين مليون شخص من مكانه بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وحسب قول (وليم سكي) خلال هذه التعديلات ويمكن القول أن العامل السياسي التركي يواجه اليوم مفارقة أساسيه لها جذورها في حيوية التعامل وتعقيده بين المتغيرات المتعددة . وجل هذه المفارقات تحتاج إلى جهود استثنائية وطاقة كبيرة ووقت كافي . لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمكنه دوماً وفي أوقات مختلفة التذرع بمثل هذه المفارقة رفض العضوية الكاملة لتركيا . إن الاتحاد الأوروبي وفي رأي المراقبين والمحللين يحتمل أن يطرح العديد من الشروط السياسية والاقتصادية لمنع تركيا في الحصول على العضوية الكاملة في انضمامه إلى الاتحاد ورغم مرور أكثر من ٨٠ سنة عن إعلان الجمهورية في تركيا لم يطرأ إلا تحول جديد وتغيير أساسي على المنطق السياسي التركي .

لا سيما أنها بدأت منذ أربعين عاماً على مسيرتها الديمقراطية . لكن هناك عدة أسباب قد تؤثر على حركتها الديمقراطية ومنها العسكر فواجهت خلالها لأكثر من ثلاث مرات ومن ثم نجد من المفارقات أن هناك اختلاف كبير بين المنهج الديمقراطي التركي والنموذج الديمقراطي للدول المتقدمة وتعد



الصحافة التركية الرابعة للديمقراطية، فقد بدأت تساهم في تثبيت الديمقراطية في تركيا، فقامت في بعض المراحل بإضعافها فالمطبوعات والأحزاب تعمل داخل النظام استطاعت المحافظة طيلة هذه الفترة من النظام السياسي العثماني الذي أوجده أتاتورك، وتصونه من المتغيرات الدولية الأخرى، إلا أنهم لم يتمكنوا من إدارة المتغيرات الأساسية للمجتمع التركي^(٤).

وبعد الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ يرى بعض الباحثين يرفضون فكرة التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، لأنهم يعتقدون إن الحديث عن التغيير يحدث عندما يصدر عن عقل من المحيط السابق، أو يستمر العقل ثابتاً لكن بتغير المحيط. إن عنصر القوة هي من الخصائص الإنسانية في الثقافة السياسية التركية والتي تعتبر المانع الأساسي أمام المجتمع المدني التركي.

وقد جرى إحصائية عام ١٩٩٧ بان ٧١% من الرأي العام يدافع عن دور العسكر في حماية الديمقراطية. والحكومات الائتلافية التركية لا يمكنها متابعة الإصلاحات السياسية الاقتصادية اللازمة خشية عدم فوزها بالانتخابات، وبرامج الأحزاب السياسية أسيرة للقادة السياسيين وخلاصة القول إن منطق السياسة في الدول الأوروبية تفاوت بارز أو هذا المنطق يميل إلى الاستمرار بدل التغيير إن الخصوصية الأساسية لدول الأمم الأوروبية في أواخر القرن ١٩ من الناحية التاريخية هي إيجاد الهوية الوطنية عبر المساواة وعدم الاهتمام بحقوق الأقليات وإبراز الحساسية تجاه السيادة الجغرافية والاهتمام مع السعي لإيجاد دولة ديمقراطية قوية تدار من فوق. وربما تكون مسألة حقوق الأقلية الكردية تحليلها ضمن هذا السياق. وبما إن أوربا ترفض توحيد الهوية عبر المساواة حتى لو أن البرلمان التركي أقر قانون حرية استخدام اللغة الكردية في وسائل الإعلام من ذلك كله يبدو إن مشاكل تركيا مع الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأكراد^(٥).

إن النخب التركية شرعت في المحافظة على أسلوبها ومنطقها السياسي، يرى المراقبون إن مشاكل تركيا مع الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان وقضية الأكراد ربما تكون إشكالية ولها تأثير على تحسين العلاقة بينهما، مما يدفع الأوروبيون إلى رفض أي مشروع تقدمه تركيا وخاصة النخب السياسية والعسكرية كون الأخيرة ربما تلتزم بمفهوم السيادة الوطنية وعدم إضعافها ورفض القوانين الأممية للاتحاد الأوروبي. وقد تكون الثقافة السياسية التركية ما تحمله من سوء الظن بالقوى الخارجية الذي يطمح الاتحاد الأوروبي في تغييره والنخب السياسية ملتزمة في عدم تغيير منطقها السياسي العلماني إلى جانب رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي^(٦).



المطلب الثاني

المتغير الاقتصادي التركي

لعل من صفات الدول النامية هو تغلب منطق السياسة على منطق الاقتصاد . وكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها لها جذور سياسية عادة . وتركيا من الدول التي تملك اقتصادا يبعث على الأمل والاهتمام وقد يكون تأثر تركيا بالتحويلات الاقتصادية الدولية هو واضح مما كان عليه وضع الاهتمام العسكريين والسياسيين الأتراك بالتحول الخارجي . وخاصة ما يتعرض له تركيا من ضغوط النظام الرأسمالي والمنظمات الدولية . سيما وهي ترفع شعار القومية وسياسة الدولة (٧).

لقد مرت تركيا بأزمات اقتصادية عديدة وهذا ما يؤكد إن عدم الاهتمام في التنمية السياسية قد ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي ، وهنا تبرز تسمية (الدولة المحور) فتركيا بدأت من عقدين من الزمن مع عولمة الاقتصاد ، حيث أخذت شكلا واضحا ومنسجما أدى إلى فقدان الإطار الاقتصادي المتناسب مع حاجة السوق أي المنافسة الحرة والشفافية في التوجه في حين ان الاتحاد الأوروبي يرغب أن تنتهج النخب السياسية في تركيا بإطار اقتصادي واضح نحو السوق .

وبالرغم من النجاح الضئيل بنسبة ٥% في التنمية الاقتصادية التركية . فان الاقتصاد التركي متأخر عن اقتصاد الدول الأعضاء في الدول الأوروبية فيأتي تصنيف تركيا من الدول الضعيفة في النصف الثاني ، برغم التطور الحاصل في مجال التصنيع الإنتاجي ، فخلال ١٥ سنة الماضية بدا نمو كبير في الاقتصاد التركي وحازت على ٢٥% من الناتج القومي الإجمالي (GDP)

وهناك نسبة ٤٠ % من طاقة العمل التركية تعمل في المجال الزراعي ويستحوذ على ١٥% من GDP فقط (٨).

وبرزت صناعة النسيج في الأسواق العالمية لدرجة دفعت بالاتحاد الأوروبي وأميركا إلى تنفيذ قانون الحصرية ، وتبقى الصناعات الأخرى قليلة المنافسة في الأسواق العالمية من حيث قدرتها على الإنتاج أو العمل أو الاستثمار . فلا تزال الصادرات التركية لا ترتقي إلى ما هو عليه في دول آسيا الشرقية ولا زال الاستثمار الخارجي التركي FOI محدودا .

إن تكتلات المافيا ، فضلا عن الاقتصاد غير المشروع له تأثير قوي على الاقتصاد حيث يؤدي إلى فساد سياسي للمسؤولين . (فحادثه سوسورلوك) في ١٩٩٦/١١/٣ كانت قمة الفضائح السياسية لبعض المسؤولين الأمنيين الأتراك فقد قتل عبد الله تشاتلي ، القاتل الدولي المطارد ، وبرفقته ضابط سابق في قسم مكافحة الإرهاب ويحمل معه بنادق إليه وكوكابين وجواز سفر وأوراق تقدم هذا القاتل المعروف على انه ضابط شرطة في اسطنبول وسدات بوجال الجريح الوحيد الناجي من الحادث هو احد القادة



الأكراد وعضو الحزب الطريق اليميني. وتبين في هذا الحادث إن وزير الداخلية التركي قد وقع جوازا لتشتالي بنفسه مما أجبره على الاستقالة وكشف عن أسرار داخل تركيا .
أما من أبرز الحالات في الفساد الاقتصادي يعود إلى البعد عن التعامل بشفافية وجذورها كامنة سياسية تسلطيه في الحكم^(٩).

من قادة الأحزاب التركية مثل :مسعود يلماز ،تانسو تشيليز، وغيرهم اتهموا مرات عديدة بالفساد المالي .إلا أنهم بقوا في أمان لأسباب متعددة منها :الحصانة البرلمانية ،ويعود نجاح حزب اليسار الديمقراطي DSP وزعيمه بولنت أجاويد شخصيا خلال انتخابات ١٩٩٩ بالفساد الاقتصادي .

ويمكن القول إن الدول الأوروبية كجزء من النظام الرأسمالي لا يمكن التعامل مع المفاهيم الاقتصادية التركية في الوقت الحاضر والنخب الحاكمة فيها .ذلك لكون هذه المفاهيم قد ترتبط بإطار سياسي ،وربما النخب السياسية التركية المدافعة عن بقاءه .

أما عن التحولات الاقتصادية البارزة في تركيا خلال ١٩٨٠-٢٠٠٠ فإنها تعود على وجود التكنوقراط مثل طور غوت وكمال درويش وممن يعرفون مصالح النظام الرأسمالي ويمكنهم التعامل معه، أما الضوء الأخضر الذي حصلوا عليه من العسكر فهو استثناء وليس قاعدة .

المطلب الثالث

المتغير الاجتماعي والثقافي

حينما نريد التعرف على الإطار الاجتماعي والثقافي التركي لا بد من معرفة تعامل الحكومة مع المجتمع من منظار علم الاجتماع .وإذا افترضنا إن تركيا من الدول القوية ،عندها يمكننا الادعاء إن التعارض الموجود بين ماهية الحكومة التركية وعملها هو أهم المتغيرات في استمرار الإطار الاجتماعي الثقافي غير المنسجم في تركيا .والتعارض بين التقاليد والتجديد ،وظهور الأصولية الدينية والوطنية مع استمرار ثقافة سيادة الأب .

وحينما بدأت تحرر التجارة في الخصخصة في الثمانينات برز متغير جديد باسم الاقتصاد وهذا كان له الأثر على البنى الاجتماعية وبالتالي زاد من تعقيد المجتمع التركي .ومع استمرار هذه المسيرة يمكن التوقع من زيادة المتغيرات الاقتصادية على الإطار الاجتماعي قياسا بتأثير المتغيرات السياسية .

إن فهم التعارضات بين البنى الاجتماعية والثقافية التركية مع أوروبا ،يكتسب أهمية من اعتقاد المحللين إن المانع الأساس أمام انضمام تركيا بالاتحاد الأوروبي هو العامل الاجتماعي الثقافي التركي .رغم المحاولات الجادة الأخيرة في التحاقها بالاتحاد الأوروبي وتركيز الأخير على الضعف الاقتصادي والسياسي .



إلا إن القضية الأساسية خلف الأبواب الموصدة هو الموانع الدينية والثقافية .والرأي العام الأوروبي يرفض في الغالب توسع الاتحاد الأوروبي .وخصوصا في تركيا فعدد سكان تركيا يعادل مجموع سكان كل من اسبانيا والبرتغال واليونان ،وعند التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي سيشملها قانون التبادل الحر للعمال أيضا .وبذلك تكون هجرة الأتراك المسلمين إلى أوروبا إحدى مشاكل الاتحاد الأوروبي ،والتركيبة السكانية التركية شابة وممثلة بالحيوية وبطاقات العمل ،وبذلك يتطلب موازنة مالية ثقيلة إذا ما قرر الاتحاد الدعم المالي لتركيا لتصل إلى حد متوسط أي بلد أوروبي (١٠) .

كما إن تصاعد الأصولية الإسلامية وتهديد القيم الغربية سيفرض على الاتحاد مشاكل مضاعفة .التحديث في تركيا وتأثير الدول الأوروبية لها لم تكن من القضاء على مظاهر ثقافية واجتماعية تقليدية والقيم الأوروبية غير مقبولة لعدد كبير من الناس .ولم يصبح المجتمع غربيا .إن حضور الإسلام في المجتمع التركي أمر واقع وغير عجيب ،ذلك إن الإسلام هو احد الأجزاء المكونة للنسيج الثقافي والاجتماعي التركي (١١) .

ومن النواحي التاريخية إن تركيا بلد مسلم ،وان سوء الفهم الموجود حول علاقة تركيا بالإسلام وهو ناشئ من تغاضي النخبة الكمالية عن هذه الحقيقة الأساسية .وحسب قول تايلور فإن الإسلام هو أوسع وأعمق من أنه هو عقيدة ونظرية شخصية وعبادة فالإسلام إطار ثقافي وأساسي يحكم جميع أبعاد العلاقات بين الأفراد .ومن هنا فإن إقرار الديمقراطية في تركيا لا يتم إلا بالالتفاف حول الإسلام .المجتمع التركي لم يصبح غربيا .ولم يتحول إلى جسر بين الشرق والغرب والتفريق بين الغرب والشرق و طرح أفكار ما يسمى بحوار الحضارات حسب التعبير الإيراني ما هي إلا شعارات لدول إسلامية مثل تركيا وإيران .وهي تعيش بقدر متوسط من القوة .و يمكنها أن تكون لاعب قوي ومؤثر في المنطقة .أما المخاطر الجسيمة التي تهدد تركيا هي المفاهيم الماركسية داخل تركيا مما يدفع النخب التركية بالاجتماع والاستفادة من مواجهة هذا الخطر الماركسي بالتمسك بالإسلام .الأتراك الوطنيون يسعون لإيجاد حل لمشكلة التبادل بين المادية الغربية والمعنوية الشرقية .فالنساء التركيات متأرجحات بين التقليد والتحديث في حين أن الحياء كالحجاب هي لاتزال رائجة في المجتمع التركي .

فالمشكلة كبيرة بين تركيبة التحديث الغربي وبين الثقافة الشرقية بكل مفرداتها وهي تحتاج إلى طرح حالة من التعايش والانسجام بين المجتمعات مع الحفاظ على احترام التقاليد والقيم السائدة فيها ،والثقافة الشرقية لا تحل

فالأتراك الوطنيون يسعون لإيجاد حل لمشكلة التبادل بين المادية الغربية والمعنوية الشرقية، لكن النجاح في هذا المجال أمر صعب المنال، ذلك لأنه تركيبة التمدن الغربي مع الثقافة الشرقية تبدو مشكلة، ولن التحرر الاقتصادي يزيد من هذا التضاد.



المسألة الأخرى هي أنه ما دام هناك عدم توازن بين الحكومة والمجتمع في تركيا قائماً، فإن التركيبة الاجتماعية الثقافية ستستمر أيضاً، وستقوي بدورها الدورة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تلك الدورة التي لا تخفف من الهوية بيت تركيا والاتحاد الأوروبي بل ستزيدها بسبب التفاعلات المتعددة. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا البحث هو أن المجتمع التركي على خلاف ما نتصوره نحن، لديه فواصل سياسية مع أغلب دول الاتحاد الأوروبي، والمنطق الحالي للسياسة الخارجية التركية لا يتحرك نحو ردم هذه الهوية. وإذا كانت هذه الهوية هي أبسط تعاريفها هي تعريف المجتمع بنفسه، وهو ما يتجلى من الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية، يمكننا القول أن تعريف المجتمع التركي و تحبه لأنفسهم هو العامل الأساس في التقسيم الحالي للسياسة والاقتصاد والثقافة في تركيا.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في تحويل العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي

هناك عوامل ثابتة وأخرى غير ثابتة لموضوع العلاقة، ويمكن إبراز العوامل الثابتة التي تمنع التمازج بين تركيا والإتحاد الأوروبي، ولا يمكننا الاستناد عليها بشكل مطلق كون ان التحول والتقدم والتنمية يمكن تفقد معانيها في هذه الحالة، فتركيا شهدت بعد الحرب الباردة تحولات جذرية على الصعيد الاجتماعي وفي النخب الحكومية. تركت هذه التحولات أثراً واضحة وعميقة في أن تتوجه النخب نحو العالم الخارجي وعلى سياستهم الداخلية. فضلاً عن ما تتميز فيه تركيا من موقع جغرافي جعلها لا تفقد أهميتها نحو الغرب والولايات المتحدة، حتى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة^(١٢).

فتركيا تقع على أبعاد ثلاث مواقع مهمة وجيوستراتيجية وهي: - الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، القوقاز والبلقان، أدى بها إلى إبراز وضع ثاني متناقض في تكوين هذه العلاقة بين تركيا و الإتحاد الأوروبي، فربما التحاق تركيا بالإتحاد الأوروبي يؤدي بالنتيجة إلى توسع الحدود الأوربية حتى سوريا والعراق وإيران. وهذا ما يؤدي بالأمر إلى ظهور معضلات جدية وتحديات للإتحاد الأوروبي ومن جانب آخر عدم التحاق تركيا بالإتحاد الأوروبي سيعرض مصالح الدول الكبرى إلى الخطر الجدي وخصوصاً أمريكا و الإتحاد الأوروبي.

وعلى هذا الأساس يمكن التعرف إلى ثلاث عوامل في تغير توجه تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

ومنها:

١. الوضع الداخلي المتغير لتركيا.
٢. تحولات المناطق المجاورة لتركيا.
٣. دور الإتحاد الأوروبي وأمريكا في النظام الدولي الجديد.



وهناك تجاذب وتفاعل هذه المتغيرات ويمكن ان يكون المتغير للمحيط الداخلي أكثر أهمية وهو تأثيره بالمحيط الخارجي وربما يكون أكثر متغير من جاراتها سوريا والعراق وإيران.

أولاً) المحيط الداخلي المتغير:

من العوامل المهمة التي تغير المحيط الداخلي التركي خلال العقدين المنصرمين هما البرامج الاقتصادية والتعديل الذي حصل في هذا المجال، خاصة في أوائل الثمانينات وقد تأثر هذه البرامج بالعديد من التوجهات والطروحات التي تقدمها النخب التركية تجاه دول المنظمة والنظام الدولي، فقد اتخذت تركيا موقفاً حيادياً أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، والتحالفات في الائتلاف الغربي عام ١٩٩١ وتقوية العلاقات مع الدول العربية، مع خفض مستوى التكامل مع إسرائيل في أوائل الثمانينات. ومن ثم التحالف العسكري مع إسرائيل عام ١٩٩٦، وانضمام تركيا في التحالف الدولي ضد الإرهاب. فجميع هذه المتغيرات أدت الى حاجة تركيا للتنمية الاقتصادية والصناعية وبالتالي فذلك يعتبر من أهم الأسباب التي تدفع تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي وهذا ما تؤكد عليه مجموعة النخب الحاكمة في تركيا.

إلى جانب ذلك العامل، فهناك الجالية التركية المقيمة في ألمانيا وبقية الدول الأوروبية الأخرى، واضعاف توجهات حزب العمال الكردستاني (PKK) واعتقال عبد الله أوجلان^(١٣). ورفض الطلب التركي عام ١٩٩٧ خلال اجتماع لوكسمبورغ وقبول الترشيح في عام ١٩٩٩ في اجتماع هلسنكي، وظهور الدول ذات الأصول التركية في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنزعات القومية في البلقان.

ثانياً) ظهور القطاع الخاص القوي والمؤثر:

إن أهم المتغيرات هي زيادة النمو الصناعي في الثمانينات وبذلك تحولت هذه الزيادة إلى ظهور قطاع خاص قوي في تركيا، وبالتالي أدى إلى تخفيف الأعباء عن الحكومة من قبل جيل الشباب. وكان لهذه التحولات أثر على العلاقة بين تركيا وروسيا والاتحاد الأوروبي و أمريكا. ومن هنا يمكن القول أن دور القطاع الخاص في المستقبل قد يؤثر على مجمل العلاقة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي.

أما الآثار الأساسية الداخلية والخارجية لظهور هذا القطاع هي :

أولاً: تقوية التوجه الإسلامي داخل تركيا:

إن العديد من الإسلاميين يعملون داخل القطاع الخاص ومن خلال نشاطهم يمكن أن يرفع مستوى الحضور داخل المجتمع التركي من خلال ممارسة أنشطتهم المدنية غير الحكومية. وعلى سبيل المثال نشاط حزب الرفاه في المناطق الكردية التركية.



أخافت القدرة الإقتصادية للإسلاميين الى حد بعيد العسكر، بعد سعيهم خلال أحداث زلزال عام ١٩٩٩ إلى منع المنظمات غير الحكومية الإسلامية من القيام بالنشاطات المختلفة داخل المناطق المنكوبة بعد أن يتم تسجيلها وابعادها عن المناطق الغوث . في حين نجد أن المنظمات الأخرى بقيت في المناطق المنكوبة بالتنسيق مع المعسكر والحكومة وبذلك اضطرت هذه الجماعات الإسلامية إلى ترك هذه المناطق (١٤).

ثالثاً) إضعاف تسلط الحكومة ودور العسكر والنخب الكمالية

مع ظهور القطاع الخاص وبروز أهميته، فإن أحد الأسس الكمالية الستة وهي سلطة الدولة قد تعرضت للتهديد الحقيقي. فالنشاط المميز للدور الروسي وتحسن العلاقة بين تركيا وروسيا لا يمكن فهمه إلا بالانتفات الى الدور الخاص الفعال، وخصوصاً سياسة الطاقة في منطقة القوقاز وبحر قزوين، حيث لعبت روسيا دوراً مهماً في هذا المجال بحيث ترك تأثيراً على التحولات المهمة في السياسة الخارجية التركية. لقد وافقت اللجان غير الحكومية المتنفة في وزارة الطاقة على مد خط أنابيب نفط باكو - جيجان بعد أن لعبت دوراً أساسياً في الموافقة على بعض القرارات على صعيد السياسة الخارجية.

يعتبر التقليد في سيادة الحكومة في تركيا من الأمور المتأصلة، ولم يضعف ذلك بسرعة، لكن يمكن إضعاف دور العسكر و النخب الكمالية الداعين إلى تسلط الحكومة مما يؤثر في مجرى التحولات للمجتمع التركي ودوافع انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي بسبب تصاعد نمو القطاع الخاص.

رابعاً) تحسن العلاقات مع أمريكا والاتحاد الأوروبي

إن تقوية القطاع الخاص أدى إلى زيادة لاعبي ساحة العلاقات مع أمريكا و الاتحاد الأوروبي، فقد تدفق الإسلاميون والجمعيات والتجار والصناعيين الأتراك علاوة على العسكر والعلمانيون، تدفقوا إلى الساحة والأنشطة المشتركة للشركات التركية الخاصة مع اليونان في البلقان وبعض المناطق الأخرى وبذلك شكلت عامل ضغط على العسكر والعلمانيون لتحسين العلاقة بين تركيا واليونان في الأعوام الأخيرة، وقام المجتمع المدني بدور كبير في كلا البلدين إلى تطور العلاقات بين تركيا واليونان وتنتج ذلك أثناء الزلزال الذي أصاب اليونان وتركيا.

والتفاعل الإيجابي الذي ظهر في مجال الإغاثة، ودعم اليونان الكامل لعضوية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، هذا الأمر أوجد حركة من القاعدة باتجاه القيادة في كلا الدولتين وشكلا ضغطاً واضحاً على قادتهما. والثقة الواضحة لها جذور في المجتمع المدني لكلا البلدين (١٥).



إن المجتمع المدني في تركيا يكون أضعف منه في بعض الدول الأوروبية مثل اليونان، وبذلك يتجه الغربيون بأن يقوموا بتنشيط القطاع الخاص داخل تركيا وزيادة الإهتمام بالجانب الإقتصادي من خلال تعميق التوجه السياسي الخارجي بإتحاد الدول الأوروبية مثل روسيا.

ألا أن العلاقات الأمريكية مع تركيا فلا تزال العلاقات الإقتصادية كالاستثمار في قطاع الطاقة، وخط الأنابيب في بحر قزوين وإعادة بناء البلقان والتعاون في مكافحة الجرائم تحظى على أهمية متعظمة وترجح المصادر بأن الحركة الدينامية الموجودة في القطاع الخاص التركي سيشهد تعاوناً بين تركيا والنظام الرأسمالي^(١٥).

خامساً) تقوية دور تركيا في المنطقة

إن الإهتمام التركي في سياسته الخارجية اتجاه الغرب كان له دور سلبي على علاقتها بالدول المجاورة في الشرق الأوسط. حيث يعتقد فيليب رويتز أن التصورات التركية التاريخية والمسيطرة على العلاقات التركية العربية وأساسها المبني على كون تركيا تمثل الإمبراطورية العثمانية وقضيتي الإسلام والقومية جميعها تعد من القضايا المهمة في الشرق الأوسط وهي تمثل نموذج للسياسة الداخلية التركية وأساس تعاملها في المنطقة.

إن العسكر والنخب العلمانية يعتبرون أن تعمق تركيا بالمواضيع المتعلقة بالشرق الأوسط يعني زيادة عدم الاستقرار الداخلي ونشاط القطاع الخاص في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز يشكل تحدياً لهذه المواضيع.

سادساً) التحولات المناطق المجاورة لتركيا

تأتي أهمية تركيا نابعة من مجاورتها لمنطقتين مهمتين في العالم هما القوقاز والشرق الأوسط ومنطقة البلقان الملتهبة وكانت التطورات الدولية ان الظروف السياسية قد تتحسن بعد انتهاء الحرب الباردة وتشهد انحساراً في التوترات في المناطق الكبيرة، وبالتالي يقلل من أهمية تركيا الجيوبوليتيكية. ألا أن أحداث ١١ أيلول، أثبت أن الشرق الأوسط لا يزال يشكل معادلة مهمة في التحولات السياسية والإقتصادية الغربية.

فطرح قضية الإرهاب، والميل الأمريكي لحل مشاكلها مع الدول المجاورة لتركيا مثل العراق وإيران و سوريا، زاد من أهمية تركيا. رغم أن الجانب التركي لم يرتقي بمستوى التعاون مع أمريكا إلى حد إرضاءها.

فقضية الأقلية التركمانية وقضية الأكراد هما اهتمام تركي، وحاولت الولايات المتحدة أن تقدم تسهيلات تركيا في هذا المجال، ألا أن زيادة التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية ومع سوريا، أثر الى حد في



أن يضع تركيا في اختيار صعب بعد أن كان يمكن لتركيا أن تلعب دوراً أساسياً ومهم بعد إسقاط النظام العراقي في المنطقة. ولذلك فالغرب يرى أن لتركيا أهمية في الجوانب: تعتبر تركيا نموذج لدول القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان.

١- ظهور الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.

٢- تجربة تأثير القطاع الخاص على الاستقرار والإصلاحات السياسية^(١٦).

هنالك مصالح في الجوانب الثلاثة المذكورة بين الغرب والنظام الرأسمالي، ويعتبر أن تواجهه في الدول المجاورة لتركيا يرتبط إلى حد كبير بالعوامل الثلاثة، وإذا لم تتجح تركيا في هذه الأهداف الثلاثة فإن المصالح الغربية تتعرض إلى مخاطر وتهديدات جدية. فالتعاون التركي الأوروبي في المجالات المتعددة ومنها هي:

حفظ نقل الطاقة من القوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية.

مكافحة أسلحة الدمار الشامل وحضرها في الشرق الأوسط.

١- كسر الثغرات الأمنية الناشئة من التحولات الروسية ومنها الهجرة، والنزعات القومية، والخلل

الأمني في البحر الأسود^(١٧).

ونستنتج ما تقدم أن الواقع الموجود على المناطق المجاورة لتركيا سيهدد بفقدان أهميتها في النظام العالمي خلال العقدين القادمين.

كحد أدنى وهذا يشكل امتيازاً لتركيا بالضغط على الإتحاد الأوروبي، وأن التقدم بحركة برشلونة كأهم هدف للإتحاد الأوروبي يستلزم تعاوناً تركيا لتحقيقه.

المبحث الثالث

العلاقات الاقتصادية الأوروبية - التركية

حركة الاندماج في إطار الاتحاد الأوروبي:

إن العديد من الباحثين يعد التوقيع على معاهدة (روما) المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ هو العلاقة البارزة في تاريخ الوحدة الأوروبية، ألا أن هناك اتفاقاً على أن هذه الحركة تعود في أرهاصات الأولى إلى عدة قرون سابقة على هذا التاريخ وتدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية والعسكرية لتوحيد أوربا والتي ازدادت بعد التجربة المريرة التي خاضتها أوربا في (الحرب العالمية الأولى).

وكانت أهم الجهود التي اعقبت هذه الحرب هي دعوة الكونت النمساوي (كودينهوف كالبرجي) عام ١٩٢٣ إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي (بريان) في خطابه أمام عصبة الأمم في ١٩٢٩/١٢/٢٩، إلى قيام اتحاد أوروبي في



اطار عصبة الامم من أجل تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع الاحتفاظ بسيادتها الإقليمية، ولكن هذه الدعوات لم يكتب لها النجاح بسبب تنامي النزعات القومية والتوسعية لدى بعض الدول الأوروبية مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية^(١٨).

وعندما خرجت أوروبا من (الحرب العالمية الثانية) في حالة ضعف على المستوى الاقتصادي والعسكري، ناهيك عن فقدان مكانتها كمركز للعالم، بعد تصاعد مكانة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بدأت الجهود الفعلية لاعادة ترتيب الأوضاع الأوروبية بعد الحرب، بتطبيق خطة (مارشال) التي قدمت في اطارها الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية من أجل اعادة تعمير أوروبا وانعاش اقتصادها وقد شهد عام ١٩٤٨ انشاء (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) التي يرمز لها (OEEC) لتنظيم برنامج للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

تتابعت الخطوات، من بعد ذلك في هذا الاطار فقد وضع حجر الاساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥٠ حيث وقعت المعاهدة في باريس في ١٨/٤/١٩٥١ وانضمت اليها دول البنيلوكس الثلاثة (بلجيكا وهولندا واللوكسمبرغ) بالاضافة إلى فرنسا والمانيا، وتهدف هذه المعاهدة الى خلق سوق مشتركة في الفحم والصلب، واستمر الحال إلى أن اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في الجماعة لدراسة تحسين امكانيات الدول الاعضاء الاقتصادية وتمخضت المفاوضات على توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧. وانشاء الجماعة الاوربية او لتحري الدقة - الجماعات الاوربية وهو الاسم الرسمي الذي اطلق عليها، وقد انضمت الى هذه المجموعة ايطاليا وبذلك اصبح العدد (٦) دول ودخلت حيز التنفيذ في ١/١/١٩٥٨ وكانت اهداف الجماعة الاقتصادية الاوربية (EEC) قد نصت عليها المادة الثالثة من المعاهدة التي تضمنت النقاط الآتية:

- ١- إزالة الرسوم الكمركية بين الدول الأعضاء وكافة الحواجز الكمية بالنسبة لتصدير واستيراد السلع وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه.
- ٢- انشاء تعريف كمركية مشتركة، وسياسة تجارية مشتركة تجاه الاطراف الأخرى.
- ٣- ازالة العقبات في مواجهة حرية حركة الافراد والخدمات ورأس المال بين الدول الاعضاء.
- ٤- اقامة سياسة زراعية مشتركة.
- ٥- تبني سياسة مشتركة في مجال المواصلات.
- ٦- انشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في اطار السوق المشتركة.
- ٧- تطبيق اجراءات للتنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء ومعالجة العجز في موازين المدفوعات.
- ٨- التقريب بين قوانين الدول الاعضاء الى الحد اللازم لضمان عمل السوق المشتركة.



٩- انشاء صندوق اجتماعي اوربي لتحسين فرص توظيف العمالة والمساهمة في رفع مستويات المعيشة.

١٠- انشاء بنك استثمار اوربي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة.

١١- عقد اتفاقيات ارتباط مع الدول الاخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

ومن الجدير بالذكر ان الدول الست التي وقعت على اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الاوربية كانت تمتلك اهدافها الخاصة فضلاً عن الاهداف المشتركة كما هو موضح أدناه:

١- المانيا: كانت بحاجة الى الاسواق الاوربية لتصرف فائض منتجاتها وبالتالي كان انشاء الجماعة يوفر لها ضمان دخول تلك المنتجات الى الدول الاعضاء من دون تمييز ضدها كذلك اعادة تأهيلها السياسي في المجتمع الاوربي.

٢- فرنسا: فقد مانت تسعى الى فتح مزيد من الاسواق لمنتجاتها الزراعية في أوروبا واعطائها الفرصة للتوسع الصناعي.

٣- بلجيكا: موقفها شبيهاً بالمانيا من حيث اعتماد اقتصادها على التصدير للخارج ومن ثم وفرت لها (الجماعة) الاسواق لتنمية صناعات جديدة.

٤- إيطاليا: فكانت قد بدأت مسيرتها في التصنيع واهتمت بالحصول على معونات من (الجماعة) لتنمية المناطق المتخلفة فيها.

٥- هولندا: فقد كان لها أكثر من دافع أهمها توسيع الأسواق لمنتجاتها الزراعية ودفع عجلة التصنيع إلى الأمام، وكان الشعب الهولندي تواقاً لازالة العقبات أمام حرية الحركة بين البلدان الاوربية المختلفة.

٦- اوكسمبرغ: فبسبب موقعها الجغرافي فانها كانت دائماً تحت ضغط الصراعات بين جيرانها الأقوياء وكان الاندماج الاوربي يوفر لها وسيلة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

أما المملكة المتحدة فقد ظلت خارج اطار الجماعة الاقتصادية الاوربية بسبب رغبتها في عدم المساس بسيادتها كدولة وفضلت خيار آخر هو انشاء منطقة تجارة حرة سميت رابطة التجارة الحرة الاوربية ويرمز لها (EFTA) عام ١٩٥٩ وضمت كل من المملكة المتحدة والنرويج والسويد والدانمارك والنمسا والبرتغال وايسلندا وسويسرا وفلندا، علماً بأن اهداف هذه الرابطة واضحة من عنوانها.

ألا أن بريطانيا ونتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الاقتصادية الاوربية بتحقيقها ناهيك عن خشيتها اعادة النظر تجاه الجماعة للاستفادة من الاسواق من العزلة الاوربية والبقاء خارج الجماعة فقدمت عدة طلبات لنيل العضوية من هذه المجموعة.



١- الأول في آب/١٩٦١.

٢- الثاني في عام ١٩٦٧.

ولكن فرنسا برئاسة ديغول رفضت قبول العضوية البريطانية لخوفها من منافستها داخل الجماعة، وكذلك بسبب العلاقات الخاصة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتوتر العلاقات الفرنسية الأمريكية وتخوف ديغول من تزايد النفوذ الأمريكي داخل الجماعة عن طريق المملكة المتحدة.^(١)

ولكن مع تغير زعامة ديغول لفرنسا، ووصول جورج (بومبيدو) للحكم تم قبول عضوية المملكة المتحدة، ووقعت اتفاقية الانضمام في ١٩٧٢/١/٢٢، وأصبحت عضواً رسمياً بدءاً من ١٩٧٣/١/١، وكذلك انضمت معها الدنمارك وإيرلندا ليرتفع عدد الاعضاء إلى (٩) أعضاء. وقد توسع عدد اعضاء هذه المجموعة في عام ١٩٨٠ أيضاً حيث انضمت اليونان في ١٩٨١/١/١، ثم اسبانيا والبرتغال في ١٩٨٦/١/١ ليصبح بذلك عدد اعضاء الجماعة (١٢) عضواً.

أما في ١٩٨٥/١/١ فقد شهدت المجموعة توسعاً ثالثاً بانضمام عضوية ثلاث دول جديدة هي السويد وفنلندا والنمسا ليصبح عدد الاعضاء (١٥) دولة.

وقد أعلن في نهاية ٢٠٠٢ بأن الجماعة سوف تنظر الآن في رغبة إحدى عشرة دولة أخرى بالانضمام إلى الاتحاد الاوربي هي (١- بولندا ٢- المجر ٣- سلوفاكيا ٤- جمهورية التشيك ٥- بلغاريا ٦- رومانيا ٧- لاتفيا ٨- استونيا ٩- ليتوانيا ١٠- قبرص ١١- مالطا) وفي اجتماع الاتحاد في ٢٠٠٢/١٢/١٢ في كوبنهاغن تم الاعلان عن قبول تلك الدول كأعضاء في المجموعة وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء (٢٥) دولة.

أما موضوع انضمام تركيا إلى الجماعة الاوربية فعند التتبع التاريخي لمجرى الاحداث، ترى أنه بعد مدة قليلة من قيام السوق الاوربية المشتركة، أظهرت تركيا رغبتها للانضمام لها، وقدم الجناح اليميني في حكومة رئيس الوزراء (عدنان مندرس) حين ذاك قدم طلباً رسمياً لاكتساب العضوية فيها عام ١٩٥٩ وفي ١٩٦٢/٧/٢٤ بدأت مفاوضات رسمية مهدت الطريق لعلاقة تركيا مع السوق، وقد توصل الطرفان الى عقد اتفاقية انقرة في ١٩٦٣/٩/١٢، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٦٤/١٢/١.

ان من أهم العوامل المسببة والدافعة لتوقيع الاتفاقية كان العامل السياسي والتي تعني لها فتح الابواب امامها ولدول السوق المشتركة سحب حليف استراتيجي في مدياتها وحفظ التوازن بين تركيا واليونان. الا أن بعض دول الجماعة الاوربية لم تحبذ انتساب تركيا إليها لعدة اسباب منها ضعف اقتصادها، وغياب الديمقراطية فيها... الخ، وحاولت بعض الدول التي تتماثل قطاعاتها الانتاجية مع تركيا ولا سيما في مجال القطاع الزراعي وضع عراقيا بوجه التبادل لهذه المنتجات الا أن اتفاقية انقرة بشكل



عام شكلت خطوة مهمة لعملية تعريب تركيا، فضلا عن أهم الانجازات السياسية الخارجية التركية الى المستوى الذي جعلت من رئيس لجنة السوق الاوربية المشتركة (ولتر هالستيني) (Water Hellsten) يعلن أن تركيا اصبحت جزءاً من اوربا.

ألا أن العلاقات التركية مع المجموعة الاوربية دخلت بعد عام ١٩٧٥ في ازمة خانقة، بسبب الازمة القبرصية، وشعور الاترك ان بلدان العالم الثالث ولا سيما الافريقية منها وبعض بلدان المتوسط مثل (الكيان الصهيوني) والبرتغال واسبانيا قد حصلت على امتيازات اكثر مما حصل عليه الاترك. على الرغم من انهم اعضاء منتسبين الى السوق الاوربية المشتركة^(١٩).

وفي كانون الثاني/١٩٧٨ وصلت الازمة ذروتها، اذ قررت تركيا عدم الالتزام بجدول التخفيض المقرر للتعريف الكمركية لعدم ايفاء المجموعة الاوربية بالتزاماتها المالية التي عقدتها، في الوقت التي خفضت فيه تركيا تعريفاتها الكمركية في كانون الثاني/١٩٧٣ على البضائع القادمة من المجموعة الاوربية بنسبة ١٠% والنسبة نفسها عام ١٩٧٦، استناداً الى ما ورد في نص الفقرة (١) من (ب) الخاص بالتزامات تركيا في نصوص اتفاقية انقرة التي رتبت البروتوكول الاضافي الموقع عام ١٩٧٠، الخاص بالتزامات تركيا في نصوص اتفاقية انقرة التي رتبت البروتوكول الاضافي الموقع عام ١٩٧٠، الخاص بطبيعة العلاقات التركية، مع المجموعة الاوربية ضمن المرحلة الانتقالية، وفي عام ١٩٧٨ اعلنت تركيا عن تجميد علاقاتها مع المجموعة الاوربية من طرف واحد لستناداً الى الفقرة (٦٠) من البرتوكول الاضافي التي خولت بموجبه الاطراف المتعاقدة باتخاذ الخطوات الحمائية الضرورية في حالة حدوث اضطرابات خطيرة في قطاع الاقتصاد والاستقرار المالي الخارجي، أو ظهور صعوبات تقاوم الوضع الاقتصادي في المنطقة لتركيا أو للمجموعة الاوربية، وقد اشترطت عند تطبيق المعايير الحمائية يجب ان لا تتجاوز ما هو ضروري مطلقاً، لتزيل الصعوبات التي ظهرت ولم تحض هذه الخطوة بموافقة العديد من القادة السياسيين في تركيا لا سيما (سليمان دميريل)^(٢٠).



- ١- مجلة شؤون الأوسط- مركز الدراسات الاستراتيجية- بيروت- العدد ١١٦ لسنة ٢٠٠٤-ص ٥١.
- ٢- نفس المصدر السابق - ص ١١٩-١٢١.
- ٣- راشد البيراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى- مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى- ١٩٧٢، ص ١٢٨.
- ٤- نفس المصدر ص ١٧٩-١٨١.
- ٥- صلاح محمود محمد- الصاع الجيوبوليتك في منطقة الخليج العربي.
- ٦- احمد تهامي عبد الحي- تركيا وتوسيع الناتو -الفرص والمخاطر، ملف السياسة الدولية، لسنة (٣٣) العدد (٢٩) تموز ١٩٩٧ - ص ١١١.
- ٧- تحسين جيثاو- معضلات الاقتصاد التركي- مجلة قضايا دولية- معهد الدراسات السياسية- باكستان- العدد آب/١٩٩٩- ص ١٦.
- ٨- نفس المصدر السابق- ص ١٨-٢١.
- ٩- خورشيدوي- تركيا والاتحاد الأوربي- تحديات الهوية والجغرافية- جريدة البيان الادارية- الاعداد ٢٠٠٠/٨/١.
- ١٠- د. مصطفى عبد العزيز- السوق الدولية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط- السياسة الدولية- دراسات الوحدة العربية- ٢٦ ت ١/١٩٩٤ - ص ٨٣.
- ١١- نفس المصدر السابق- ص ٥٨-٦٦.
- ١٢- د. احمد نوري النعيمي- الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٩٥- ص ٣٢٦.
- ١٤- راشد البيراوي- العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى- مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الأولى- لسنة ١٩٧٢- ص ١٢٨.
- ١٥- نفس المصدر السابق- ص ١١٨-١٢١.
- ١٦- احمد صدقي المدجاني- الحوار العربي الاوربي- وجهة نظر عربية ووثائق الشركة المتحدة للتوزيع- مكتبة انجلو مصرية- ١٩٨٤- ص ٣٢.
- ١٧- نفس المصدر السابق- ص ٣٣-٣٨.



١٨- احمد تهامي عبد الحي- تركيا وتوسيع الناتو- الفرص والمخاطر- ملف السياسة الدولية- لسنة ٣٣- العدد ١٥٩ تموز ١٩٩٧- ص ١١١.

١٩- مصدر انكليزي من عدم

٢٠- Mustafa Erdogan , 'Islam in Turkish politics :Turkey's guest for Democracy without Islam .",critique ,no ١٥ ,fall ١٩٩٩ ,pp .٢٩-٣٠ .

٢١- Mine,Becoming western :Tury and the European union ",in regionalism a cross .North south .Divide : state strategies and globalization ,edited by Jean Gurgle and will Haut London &New York Routledge ١٩٩٩.p١٩.

٢٢- تركيا - صعوبات وافاق- دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي- مكتبة الكونغرس- دراسات استراتيجية، ١٩٨٩/٣/١ - ص ١١٨.

